المدير والموظف وثالثهما المصلحة

عائشة سلطان

عندما أنصت لمعاناة شاب أو فتاة من أبنائنا في بعض مؤسسات العمل بالدولة مع بعض المديرين والمسؤولين ينتابني استغراب كبير، وأبدأ في طرح الأسئلة على نفسي، خاصة حين أجد تصرفات بعض المديرين لا علاقة لها بتوجهات القيادة وصناع القرار الذين لا يتركون فرصة إلا ويؤكدون فيها على قيم المواطنة والمشاركة ودعم سياسات التوطين، ونحن نثق في قيادتنا وفي صدق توجهات الحكومة، لكننا بالمقابل نجد في صفوف بعض المديرين من يعمل على ترسيخ ثقافة إدارية تناقض توجهات القيادة بشكل واضح، فما هو الطريق الأمثل لحل هذه الإشكالية؟

لدينا ثقافة ليست خافية وليست خفية في بعض مؤسساتنا الحكومية، قائمة على محاربة أي موظف تسول له نفسه ممارسة حق الاعتراض أو التقدم بتذمر أو شكوى ضد أي تجاوز على حقوقه، وهي ثقافة يعرفها كثير من الموظفين الذين عانوا أو يعانون منها، والتي من آثارها المدمرة على الموظف أو الموظفة ما يلي: التجاهل وعدم الرد على استفساراته ومقترحاته، إحالته للشؤون القانونية، إيقاف ترقيته المستحقة، سحب صلاحياته الوظيفية بالتدريج، تهميشه وتجميده بشكل كامل، تخفيض درجته الوظيفية.. كل هذا وغيره يقصد منه دفع هذا الموظف المغضوب عليه نحو الاستقالة من تلقاء نفسه! ثقافة أو سياسة التهميش والتجميد والتضييق على الموظف لدفعه نحو الاستقالة بالتي هي أقوم، سياسة أقل ما يقال عنها إنها ظالمة، وتنم عن ضيق أفق، وضيق عقل، وضيق ثقافة لدى بعض الإداريين الذين ينظرون للموظف الذي يمارس حق النقد والاقتراح والسؤال على أنه موظف مشاكس ولا يملك حس الانتماء للمؤسسة، ذلك أن حس الانتماء من وجهة نظر هؤلاء يكمن في السكوت والقبول بأي وكل شيء سواء أكان صحيحاً أم خطأ، المشكلة هي أن لدينا جيلاً مختلفا اليوم، يمارس حريته الكاملة في إبداء رأيه عبر وسائل الإعلام الجديد، ويصعب إقناعه بسياسات متخلفة كالتي لا تزال تعشش في عقول بعض المسؤولين!

إن أي مسؤول يستطيع بما يملكه من نفوذ وصلاحيات أن يسحب صلاحيات الموظف ويحيله للتقاعد ويجمده ويهمشه، ويبتكر أكثر من طريقة تدفعه للاستقالة؛ لأنه يظن أنه بهذا السلوك يكون قد تخلص من موظف مشاكس ومثير للمشكلات، وضمن السلام والهدوء للعمل، لكنه ينسى أن الأمر يتعلق بالفكرة وليس بالقوة، فالموظف يمتلك الفكرة، والمدير يملك القوة، ولكن الغلبة للفكرة دائماً، وكم مدير دفع ثمن سياسته الخاطئة هذه؛ لأن البقاء للصواب دائماً، وهذا ما يجب أن يعيه ويؤمن به كل مسؤول، شرط أن تكون الفكرة صالحة وصحيحة وتتوجه إلى خدمة الناس والوطن، فالله يقول "... فأما الزبد فيذهب جفاء، وأما ما ينفع الناس فيبقى...." !

الموضوع شائك وفيه مسائل واجتهادات، وتلعب قضية غياب اللوائح وعدم وجود قوانين ثابتة فيما يخص توصيف الأعمال والوظائف دوراً في اللبس الذي يقع فيه المدير الموظف معاً، ولكن معاقبة الموظف على خطئه – وهي مسألة مباحة في حالة وجود الخطأ الواضح الصريح – يجب أن تكون منطقية وعادلة ومبررة وفق قوانين واضحة، والأهم ألا تتم بقصد التخويف والترهيب والانتقام، فالمؤسسة ملك عام للمجتمع، والكل يعمل فيها جنباً إلى جنب، لتحقيق مصلحة مجتمعية لا أقل ولا أكثر: المدير والموظف وثالثهما المصلحة: مصلحة الجميع!

كاريكاتير أعجبني

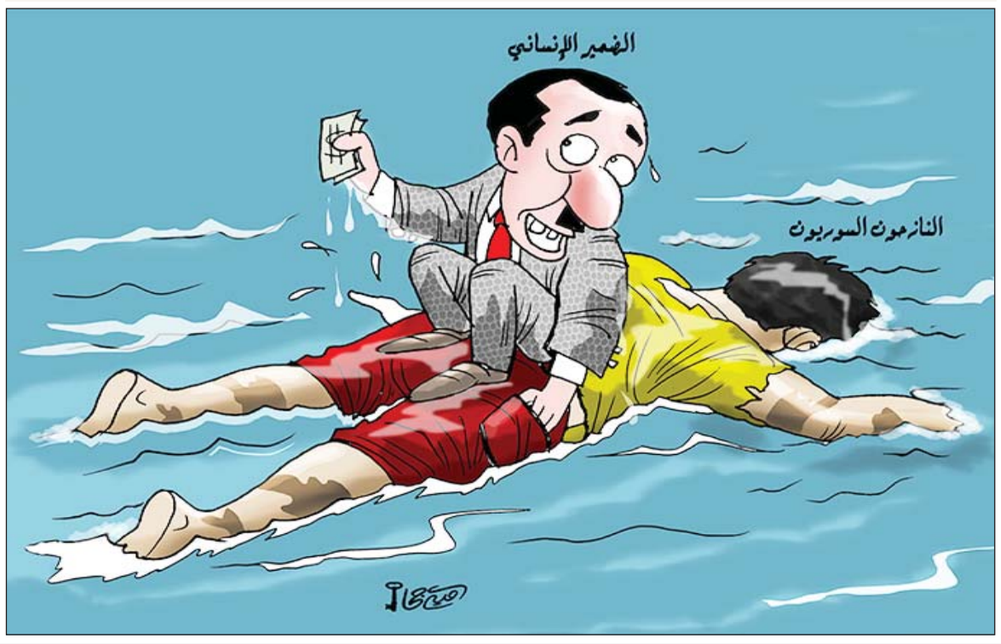

سعيكم مشكور

أ. د. بكر بن عمر العمري

انطلق منتدى الاقتصاد العالمي الاخير بكلمة افتتاحية من رئيس ومدير المنتدى (كلاوس شفاب) وحفل موسيقي رفيع المستوى وفي اليوم التالي بدأت المناقشات الفعلية للمنتدى شارك فيها اكثر من (٢٥٠٠) شخص من ٤٠ دولة من بينهم اكثر من (٣٠٠) رئيس دولة وحكومة ووزير الى جانب حوالى (١٥٠٠) من صانعي القرارات الاقتصادية ورجال الاعمال بالاضافة الى ممثلين عن منظمات دولية.

ولقد تابعت جلسات المنتدى وكانت مناقشاتهم عبارة عن مواضيع حوارية يستعرض فيها كل متحدث قدرته على الكلام والدفاع عن رأيه دون تراجع حتى ولو كان مقتنعا بخطأ هذا الرأي.

ووسط كل هؤلاء المشاركين في منتدى دافوس هذا العام كانت ورقة الامم المتحدة الذي رسمت فيه صورة قاتمة للاقتصاد العالمي تأكيدا لما ورد في تقرير منظمة العمل الدولية في جنيف من ان البطالة لا تزال ترتفع على الرغم من مرور (٦) سنوات على الازمة المالية العالمية حيث بلغ عدد العاطلين في العالم بلغ حوالى (٢٠١) مليون شخص خلال عام (٢٠١٤) وتوقعت زيادة العدد بمقدار (٣) ملايين شخص خلال العام الحالي و(٨) ملايين في السنوات الاربع التالية لكن المناقشات التي دارت حول المواضيع الاقتصادية وازماتها من حيث الوظائف ومعالجة ازمات الفقر والرواتب او الدخول انما كانت تشبه صورة اهل بابل في برجهم الذين اختلفت ثقافتهم فلم يفهم احد منهم عن احد شيئا او كما يقول المثل العربي "جعجعة ولا طحن" بمعنى انه لا فائدة ولا نتيجة من هذه الكلمات فلم تطرح حلولا للازمات الدولية الاقصتادية والتنموية الشاملة ولم يتقدم احد بفكرة لتصحيح مسار الاقتصاد الدولي او حتى اقتراح يسهم في التخفيف من معاناة الدول الفقيرة حول العالم.

ان تاريخ منتدى "دافوس" يخبرنا انه لم تتمخض حواراته عن قرارات حاسمة من قبل الدول الغنية بزيادة مساعدتها الاقتصادية لدول الجنوب (دول العالم الثالث) او الدول الفقيرة، ودائما كانت تنتهي لقاءات المنتدى بكلمات منمقة عن ضرورة الاهتمام بتنمية دول الجنوب (الفقيرة).

ومع قراءة تاريخ اعمال منتدى (دافوس) نلمس ان كل لقاء من لقاءاته وحواراته منذ بدايته الاولى يتم التركيز وتوجيه الانظار على اخطر مشكلات الانسانية والتي تعد قنبلة موقوتة تهدد بالانفجار في وجه الجميع في جميع الاتجاهات مشكلة كل من الفقر والبطالة.

ويتبادر الى اذهاننا سؤال عندما نتحدث عن ملتقى دافوس هو ما الذي يدفع ذلك العدد الكبير من الرؤساء والزعماء والمشاهير في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية للمشاركة في الملتقى، رغم انه لا يخرج بقرارات ملزمة ولا بيان معتمد، وليس له اية سلطة يعتمد عليها اعتمادا مباشرا وغير مباشر.

لذلك يمكن القول ان هذا الملتقى ليس سوى مؤسسة فكرية واستراتيجية عالمية وغير حكومية للشركات الدولية العلاقة متعددة الجنسيات وللرأسمالية بوجه عام تسعى لارادة العالم غير نخبة ضيقة تتضارب

ومصالحها مع مصالح اغلب شعوب الارض.

بمعنى ادق ان هذا الملتقى بمؤتمراته السنوية منذ عام (١٩٧١) يمكن وصفه بانه يمثل جدلا دائما ويعكس مساحات لا طائل من ورائها مما يؤكد ان مواجهة الازمات الدولية وتأثيراتها على التعاون الانساني الدولي لا تحققه كلمات محفوظة عالية الرنين.

خلاصة القول فإنه اذا كان ملتقى (دافوس) الذي تبنى العولمة وسيطرة راس المال وتحرير التجارة من القيود الزمانية والمكانية، فان الدرس المستفاد من مناقشات وكلمات المشاركين في الملتقى الاخير ان الحقائق على الارض غابت في ظلال اجتهادات قادة العالم والسوق حيث لم تحدد مجادلاتهم في كيفية الخروج من ازمات الانسانية العالمية، مما سيؤدي الى قلائل واضطرابات اجتماعية وارهاب حول العالم.

ايا كان الوضع فان مناقشات ملتقى (دافوس) هذا العام وفي اطار الازمة الانسانية العالمية تعكس الخلافات حول سبل مواجهتها مما يقود العالم نحو مزيد من الانعزال التنموي داخل الدول وداخل التكتلات الاقتصادية وبالتالي الى انهيار العولمة وسيطرة مبادئ اتفاقات (الجات) التي انشأت منظمة التجارة العالمية وبالتالي الى تلاشي اهداف تحرير التجارة من القيود الرقابية والمكانية من وضع النهاية سمع المشي اركون جملة سعيكم مشكور من مؤسس ومدير المنتدى (كلاوس شفاب).

الحرية دليل الثقة .. ولكن

د. كلثم جبر

تحتل الصحافة، مساحة واسعة من اهتمام خاصة الناس وعامتهم، لذلك حرصت كل الدول على حرية الصحافة وأكدت ذلك من خلال أنظمتها وقوانينها ذات العلاقة بالصحافة، وفي العالم تكونت المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية المدافعة عن الصحافة والعاملين فيها، لما لها من تأثير مباشر على حياة الناس العامة، فمنها يستلهمون مشاريعهم الحياتية وتحركاتهم وبرامجهم اليومية، وفي بلدان كثيرة تعتمد العائلة على الصحافة في تحديد أماكن السهر أو زيارة المتاحف أو معرفة مواعيد المناسبات المهمة، كما أنها تربط المواطن بما يجري داخل وخارج بلده ليعرف بواسطتها ما يدور حوله من أحداث العالم، وما يمكن أن تتركه تلك الأحداث من تأثير مباشر أو غير مباشر على حياته، بعد أن أصبح ما يحدث في أقصى العالم له تأثيره على من يعيش على كل الكرة الأرضية، وقد أصبح العالم كله مرتهنا بأي حدث مهما نأى موقعه.

وعلى مستوى الوطن تنقل الصحافة مؤشرات التقدم إلى الخارج ليطلع عليها من يريد ويعرفها الباحثون عن المعرفة، ومنها يمكن معرفة إلى أي مدى وصلت حرية الرأي في البلاد التي تنتمي إليها، وهناك دول كثيرة عمت شهرتها الآفاق بسبب إعلامها النشط، وهو نشاط مرتبط بما تقدمه الدولة من فضاءات واسعة لحرية الرأي والممارسة الديمقراطية التي تنعكس على الصحافة بشكل مباشر.

وعلى مستوى الدولة تعتمد أجهزتها على معرفة متطلبات وحاجات المواطن وعلى ضوء ما تقدمه الصحافة من نبض مباشر للحياة.. ترسم الدولة خططها التنموية وتعرف مدى سير تنفيذ هذه الخطط ومعالجة القصور فيها أولا بأول، فدور الصحافة في البناء التنموي دور فعال ومؤثر، ومن خلالها يمكن للمسؤول معرفة ما تحتاجه مرافق الدولة من مشاريع، وما قد تقدمه الصحافة أثناء تنفيذ هذه المشاريع من وجهات نظر هدفها الرقي بمستوى التنفيذ، ليظهر المنجز التنموي في أجمل مظاهره وأحلى صوره، ومن خلال الطرح الصحفي المسؤول.. يمكن تعقب أوجه القصور، ومساعدة جهات الاختصاص في اكتشاف حالات الفساد الإداري، أو التلاعب بالمال العام، أو التهاون في تنفيذ الأنظمة والقوانين، أو تحقيق المكاسب الشخصية على حساب المصلحة العامة، فالصحافة تمثل عين الرقيب للمواطن والمسؤول معا، لتحقيق كل ما يخدم المصلحة العامة، من متابعات ميدانية أو آراء وأفكار ووجهات نظر الكتاب المتمرسين في الكتابة الناضجة والمسؤولة، وبقدر ما يتوفر للصحافة من حرية مسؤولة.. يمكنها أن تحقق هدفها في خدمة الحراك التنموي، دون أن يؤثر ذلك عليها كصناعة تحقق لأصحابها استثمارا ناجحا، يزداد حجمه كلما اكتسبت الصحافة المزيد من ثقة القارئ، وهو رأس مالها الذي لا يعدله رأس مال آخر، وصحافة دون قارئ لا قيمة لها.

ولأن الصحافة واجهة حضارية فإن الحرية الممنوحة لها دليل على ثقة الدولة ليس بهذه الصحافة فقط، ولكن بمشاريعها التنموية بصفة عامة، وعلى ضوء المنجز من هذه المشاريع يمكنها أن تضع خططها المرحلية لتحقيق المزيد منها بهدف تحقيق الرفاهية للمواطن والتقدم والازدهار للوطن، وهي أولا وأخيرا فخورة بأن صحافتها تتمتع بدرجة من الحرية تساعدها على المضي في مشاريع التنمية بثقة واطمئنان على شرط ألا يساء فهم هذه الحرية الصحفية من بعض الكتاب، الذين ينسون أو يتناسون المسؤولية التي تفرضها الحرية، والوعي الذي تحتمه الممارسة لهذه الحرية.

وهذه هي الضمانة الحقيقية التي تحمي الحرية من سوء الفهم المؤدي إلى سوء الممارسة، وبقدر ما تجلبه حرية الصحافة من مكاسب وطنية من خلال تصحيح مسار التنمية.. كذلك يكون الضرر إذا أسيء فهم حرية الصحافة.

jadl@albiladdaily.com
يتم إرسال مقالات الكتاب على العنوان أعلاه

الأحداث الراهنة: ماذا تحقق؟

علي حيدر

تتسارع الأحداث، وتتصاعد المواجهات بين الجيش الإسرائيلي، الشرطة والمستوطنين من جهة والفلسطينيين في القدس والضفة الغربية من جهة أخرى. وعلى صعيد الداخل الفلسطيني تسارع الشرطة بالاعتداء وباعتقال المتظاهرين والمحتجين على انتهاكات الاحتلال والمستوطنين للمسجد الأقصى وعمليات تهويد القدس وقنص وقتل الشباب الفلسطينيين.

أضف الى ذلك، ان الحكومة ووسائل الاعلام العبرية لا تتوقف عن التحريض ضد المجتمع الفلسطيني وقيادته ليل نهار مما يشحن المجتمع الإسرائيلي ويعبئه بالكراهية والعدوانية تجاه العرب ويجعل أيدي من يحملون السلاح سريعة على الزناد، حتى أصبحنا نرى عمليات تنفيذ إعدامات سريعة في الأماكن العامة ضد شباب فلسطينيين دون اعتقال او تحقيق او محاكمة. والأنكى من ذلك انه يشاد بالقتلة ويُمنحون الأوسمة والتبريكات.

إن هذا الجو من العنف الممارس يوميا من قبل الشرطة واليمين والمستوطنين لم يأت من فراغ بل هو نتاج لتصريحات محرضة من قبل رئيس الحكومة نتنياهو ووزير الشرطة اللذين دعيا في الأيام الأخيرة الى الرد السريع والعنيف والحازم والشديد ضد الشباب الفلسطينيين، الشيء الذي لاقى اذانا صاغية وجاهزية للانقضاض السريع على أي فلسطيني يشتبه به.

ان المسؤول الوحيد عن الوضع السياسي الراهن والآخذ بالتدهور والتردي هو رئيس الحكومة نتنياهو الذي يعمل على تغيير الوضع القائم بالأقصى، بل انتهاكه وتدنيسه وتقوية الاستيطان في القدس والضفة ويعمل على حماية المستوطنين ولا يعمل على ملاحقتهم وهم الذين يحرقون بيوت الفلسطينيين ويقتلونهم ويقطعون اشجارهم ويمنعوهم من الوصول الى حقولهم ويعملون على تدميرها ويسرقون ويستولون على الأراضي من اجل البناء عليها كما انه هو الذي يمنح قوى الاحتلال الارشادات والاوامر باقتحام البيوت

وهدمها واعتقال سكانها وإقامة الحواجز وما الى ذلك من اعمال تنكيل واضطهاد ضد الشعب الفلسطيني.

ان حكومة نتنياهو التي لا تملك أي أفق سياسي يبعث الامل بل على العكس فإنها تثير حالة من اليأس والفوضى في الإقليم ترفض حق الفلسطينيين بإقامة دولة (وتشمل الحكومة شخصيات مركزية تؤمن بحل ارض إسرائيل الكاملة)، تعمق الاستيطان وتنتهك حقوق الفلسطينيين بمقدساتهم في القدس وتحاول تحويل الصراع من صراع قومي سياسي الى صراع ديني وترفض الحل العادل للاجئين وتستمر ببناء الجدران العنصرية الفاصلة.

ان الوضع الدولي والإقليمي الذي يخيم

> من بين النتائج والمكاسب التي حققها النضال حتى الان: تعريف الإسرائيلي بأن الشعب الفلسطيني يقظ ومستعد للتضحية

اليوم على الساحة الإعلامية والسياسية يجعل القضية الفلسطينية ليس على رأس سلم الأولويات أضف الى ذلك فان حالة الانقسام الفلسطيني وتردد السلطة الفلسطينية في مسألة الاستمرار بالالتزام باتفاق اوسلوا واستمرار التنسيق الأمني يضع العراقيل والمعيقات امام إمكانية تحقيق مكاسب جوهرية من عمليات النضال الحالية.

من بين النتائج والمكاسب التي حققها النضال حتى الان: تعريف الإسرائيلي بأن الشعب الفلسطيني يقظ ومستعد للتضحية وخلق حالة وعي جماعي ووطني عام وتحرك فلسطيني فعلي في القدس والضفة والأماكن التي ظنت الحكومة الإسرائيلية بانها قادرة على السيطرة عليها. هنالك

كوادر وقوى شعبية جاهزة ومستعدة للتحرك ولتظهر للمجتمع الإسرائيلي والدولي ان وجود الاستيطان والمستوطنين هو مشكلة مركزية وعامل توتر مستمر. نتنياهو غير قادر على القيادة ومُسيطر عليه من قبل اليمين المتطرف والمستوطنين ولا يملك أي برنامج او خطة لحل الصراع بل فشل موقفه واقتراحه بتحقيق سلام اقتصادي. القدس والاقصى هما مركز الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني ويوحدان كافة أجزاء الشعب الفلسطيني أينما وجدوا. المجتمع وقوات الامن في إسرائيل لا تتردد في استعمال وسائل العنف والقوة بسرعة. اسرعت الحكومة الإسرائيلية بنشر القوات العسكرية في الضفة وتنفيذ الاعتقالات وهدم المنازل. فضح التنسيق بين المستوطنين ورئيس الحكومة عن طريق التحريض ضده والتظاهر امام منزله وتراجع جزء من المتظاهرين ضده عن تصريحاتهم بعيد ذلك. . لم يسمع صوت دولي قوي ومُندد بالخروقات الإسرائيلية بل لم تخرج تظاهرات تضامن وتأييد. ان بعض هذه الأعمال خلقت حالة من الخوف والرعب لدى المجتمع الإسرائيلي وعدم ضمان امن شخصي وازدياد النقد تجاه نتنياهو. لا يوجد دور هام لليسار والمركز في عرض بديل لحكم نتنياهو. التحريض ضد المجتمع العربي.

ان النضال الشعبي الفلسطيني الراهن بأمس الحاجة الى قيادة توجهه وتستثمره. من اجل تحقيق ذلك من المفروض ان تتحد جميع القوى والفصائل الفلسطينية وتتفق على استراتيجية واضحة وموحدة (تستفيد القيادة من تجارب الماضي) وتعمل بشكل مدروس من اجل تحقيق إنجازات ملموسة على ارض الواقع تقدم الرؤية والمشروع الفلسطيني المتفق عليه.

هؤلاء يصعب العيش معهم

عاطف البرديسي

يعتبر الطلاق مشكلة اجتماعية نفسية.. وهو ظاهرة عامة في جميع المجتمعات ويبدو أنه يزداد انتشاراً في مجتمعاتنا في الأزمنة الحديثة والطلاق هو " أبغض الحلال " لما يترتب عليه من آثار سلبية في تفكك الأسرة وازدياد العداوة والبغضاء والآثار السلبية على الأطفال ومن ثم الآثار الاجتماعية والنفسية العديدة بدءاً من الاضطرابات النفسية إلى السلوك المنحرف والجريمة وغير ذلك .

ومما لا شك فيه أن تنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة وتكوين الأسرة قد نال اهتمام المفكرين منذ زمن بعيد. ونجد في كل الشرائع والقوانين والأخلاق فصولاً واسعة لتنظيم هذه العلاقة وضمان وجودها واستمرارها. ويهتم الدين ورجال الفكر وعلماء الاجتماع وعلماء النفس بهذه العلاقة، كل يحاول من جانبه أن يقدم ما يخدم نجاح هذه العلاقة لأن في ذلك استمرار الحياة نفسها وسعادتها وتطورها.

وتتعدد أسباب الطلاق ومنها الملل الزوجي وسهولة التغيير وإيجاد البديل وطغيان الحياة المادية والبحث عن اللذات وانتشار الأنانية وضعف الخلق، كل ذلك يحتاج إلى الإصلاح وضرورة التمسك بالقيم والفضائل والأسوة الحسنة.

ومن الأسباب الأخرى "الخيانة الزوجية" وتتفق كثير من الآراء حول استحالة استمرار العلاقة الزوجية بعد حدوث الخيانة الزوجية لاسيما في حالة المرأة الخائنة. وفي حال خيانة الرجل تختلف الآراء وتكثر التبريرات التي تحاول دعم استمرار العلاقة.

وفي بلادنا يبدو أن هذه الظاهرة نادرة مقارنة مع المجتمعات الأخرى ، ويمكن للشك والغيرة المرضية واتهام أحد الزوجين الآخر دون دليل مقنع على الخيانة الزوجية يكون سبباً في فساد العلاقة الزوجية وتوترها واضطرابها مما يتطلب العلاج لأحد الزوجين أو كليهما، ذلك أن الشك يرتبط بالإشارات الصادرة والإشارات المستقبلة من قبل الزوجين معاً، ويحدث أن ينحرف التفكير عند أحدهما بسبب غموض الإشارات الكلامية والسلوكية التي يقوم بها ، كأن يتكلم قليلاً أو يبتسم في غير مناسبة ملائمة أو أنه يخفي أحداثاً أو أشياء أخرى وذلك دون قصد أو تعمد واضح مما يثير الريبة والشك والظنون في الطرف الآخر ويؤدي إلى الشك المرضي. وهنا يجري التدريب على لغة التفاهم والحوار والإشارات الصحيحة السليمة وغير ذلك من الأساليب التي

> لابد لنا من تعديل أفكارنا وتوقعاتنا حول موضوع التوافق لأن ذلك يفيد كثيراً تقبل الأزواج لزوجاتهم وبالعكس

تزيد من الثقة والطمأنينة بين الزوجين وتخفف من اشتعال الغيرة والشك مثل النشاطات المشتركة والجلسات الترفيهية والحوارات الصريحة إضافة للابتعاد عن مواطن الشبهات قولاً وعملاً .

وهنا نأتي إلى سبب مهم من أسباب الطلاق وهو "عدم التوافق بين الزوجين" ويشمل ذلك التوافق الفكري وتوافق الشخصية والطباع والانسجام الروحي والعاطفي. وبالطبع فإن هذه العموميات صعبة التحديد، ويصعب أن نجد رجلاً وامرأة يتقاربان في بعض هذه الأمور، وهنا تختلف المقاييس فيما تعنيه كلمات "التوافق" وإلى أي مدى يجب أن يكون ذلك، ولابد لنا من تعديل

أفكارنا وتوقعاتنا حول موضوع التوافق لأن ذلك يفيد كثيراً تقبل الأزواج لزوجاتهم وبالعكس.

والأفكار المثالية تؤدي إلى عدم الرضا وإلى مرض العلاقة وتدهورها. وبشكل عملي نجد أنه لابد من حد أدنى من التشابه في حالة استمرار العلاقة الزوجية نجاحها. فالتشابه يولد التقارب والتعاون، والاختلاف يولد النفور والكراهية والمشاعر السلبية. ولا يعني التشابه أن يكون أحد الطرفين نسخة طبق الأصل عن الآخر. ويمكن للاختلافات بين الزوجين أن تكون مفيدة إذا كانت في إطار التكامل والاختلاف البناء الذي يضفي على العلاقة تنوعاً وإثارة وحيوية. وإذا كان الاختلاف كبيراً أو كان عدائياً تنافسياً فإنه يبعد الزوجين كلا منهما عن الآخر ويغذي الكره والنفور وعدم التحمل مما يؤدي إلى الطلاق.

ونجد أن عدداً من الأشخاص تنقصه "الحساسية لرغبات الآخر ومشاعره أو تنقصه الخبرة في التعامل مع الآخرين" وذلك بسبب تكوين شخصيته وجمودها أو لأسباب تربوية وظروف قاسية وحرمانات متنوعة أو لأسباب تتعلق بالجهل وعدم الخبرة.

وهؤلاء الأشخاص يصعب العيش معهم ومشاركتهم في الحياة الزوجية مما يجعلهم يتعرضون للطلاق، وهنا لابد من التأكيد على أن الإنسان يتغير وأن ملامح شخصيته وبعض صفاته يمكن لها أن تتعدل إذا وجدت الظروف الملائمة وإذا أعطيت الوقت اللازم والتوجيه المفيد، ويمكن للإنسان أن يتعلم كيف ينصت للطرف الآخر وأن يتفاعل معه ويتجاوب بطريقة إيجابية ومريحة.